ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Iraq's Position on the problem of South Sudan 1956-2011

Alaa Fakhri Abdul Sada Assistant Teacher .

General Directorate of Education/ Babylon

* *Corresponding author: E-mail* : alaafakhri93@gmail.com

07811584415

***Keywords*:**
South Sudan problem,
Iraqi-Sudanese relations,
Namiri coup,
Hashems coup ,
Addis Ababa agreement ,
Naivasha agreement.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	15 July 2023
Received in revised form	25 July 2023
Accepted	13 Aug 2023
Final Proofreading	19 Dec 2023
Available online	21 Dec 2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The problem of South Sudan is of great importance in contemporary history, as it emerged as the most important issue that left an impact on its history and its general situation on the various political regimes that successively ruled the country, which in turn was reflected on the Sudanese people, and many regional and international positions were taken regarding the problem (which occurred between the south and the north of Sudan) and the positions were as required by the interest of each country towards Sudan, in addition to the intervention of many countries in the problem of Sudan, especially by fabricating it or after its occurrence, and those interventions had a great impact on the continuation and escalation of the problem and the delay in the existence of solutions to it, hence the reason for choosing the title The study (Iraq's position on the problem of South Sudan 1956-2011), to clarify what is Iraq's position on the problem and whether this continued from its beginning to its end (1956-2011), so the study was divided into an introduction, three topics and a conclusion.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.12.1.2023.23

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

موقف العراق من مشكلة جنوب السودان ١٩٥٦ – ٢٠١١

م.م الاء فخري عبد الساده/ المديرية العامة للتربية / بابل

الخلاصة:

تعد مشكلة جنوب السودان ذات اهمية كبيرة في التاريخ المعاصر إذ برزت كأهم القضايا التي تركت أثراً في تاريخه و وضعه العام على مختلف الانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم البلاد والذي انعكس بدوره على الشعب السوداني ,كما اتخذت الكثير من المواقف الإقليمية والدولية إزاء المشكلة (التي حدثت بين الجنوب والشمال السوداني) وكانت المواقف حسب ما تقتضيه مصلحة كل دولة اتجاه السودان ,فضلاً عن تدخل العديد من الدول بمشكلة السودان لاسيما بافتعالها أو بعد حدوثها وقد كانت لتلك التدخلات الأثر الكبير باستمرار وتصاعد المشكلة والتأخير في وجود حلول لها ,ومن هنا جاء سبب

اختيار عنوان الدراسة (**موقف العراق من مشكلة جنوب السودان ١٩٥٦-٢٠١١**) , لتوضح ما هو موقف العراق من المشكلة وهل أستمر ذلك من بدايتها حتى نهايتها (١٩٥٦ – ٢٠١١) ,ولذا قُسمت الدراسة الى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة .

جاء المحور الأول بعنوان **(مشكلة جنوب السودان)** حيث وضح فيه جذور المشكلة واطرافها وكيف ومتى بدأت ,وتطرق كذلك للقوى الاوربية الاستعمارية التي كان لها اليد الطولى في حدوث مشكلة جنوب السودان , وبعدها عرج على الحروب الاهلية الأولى (١٩٥٥ – ١٩٧٢) والثانية (١٩٨٣ – ٢٠٠٥) وبين كل منهما واسبابهما ونتائجهما .

في حين حمل المحور الثاني عنوان **(العلاقات العراقية – السودانية)** تطرق فيه لموقف العراق من استقلال السودان ١٩٥٦ ,وتحدث ايضاً عن التعاون بينهم وكذلك العلاقات العراقية – السودانية خلال الانقلابات التي حدثت في السودان ومنها (انقلاب جعفر النميري ١٩٦٩ ,وانقلاب هاشم عطا ١٩٧١) وموقف العراق منها .

تناول المحور الثالث والاخير **(الحلول والتسويات)** إذ تناول فيه اتفاقيات التسوية لحل المشكلة ومنها اتفاقية اديس ابابا ١٩٧١ واتفاقية نيفاشا (اتفاقية السلام العام)٢٠٠٥ التي كان أهم نتائجها انفصال جنوب السودان عن شماله .

بينا بعد ذلك أهم النتائج التي توصلنا اليها حول الدراسة إذ كان للعراق علاقات تعاونية اخوية مع السودان وكان مسانداً له ,كما كان لهُ موقف إزاء مشكلة جنوب السودان وانفصاله ,إذ لم يكن هناك موقف للجمهورية العراقية ألا في الأعوام الأولى للمشكلة ,لأنه فيما بعد تعرض للكثير من الأحداث التي جعلته غير قادر على إبداء رأي أو اعطاء موقف بالنسبة للقضايا الدولية ومنها مشكلة جنوب السودان وانفصاله عن الشمال ومن هذه الاحداث الحرب العراقية الايرانية وبعدها الحرب العراقية الكويتية ثم تدهور اوضاع العراق السياسية والامنية والاقتصادية في نهايات العقد الأخير من القرن العشرين ,وبعد ذلك تعرضه للاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وتدهور اوضاع العراق كافة , فضلاً عن تعرضه للأعمال الارهابية التعسفية التي شغلت الرأي العراقي العام على صعيد الحكومة والشعب ,ولذلك لم يبدر من العراق أي موقف بعد ٢٠٠٣ حتى حين تم انفصال جنوب السودان عن شماله عام ٢٠١١ .

الكلمات المفتاحية : مشكلة جنوب السودان, العلاقات العراقية السودانية ,انقلاب النميري, انقلاب عاشم العطا, اتفاقية اديس ابابا, اتفاقية نيفاشا .

المقدمة

أدى السودان في التاريخ المعاصر لأفريقيا والشرق الاوسط دوراً هاماً ليس بكبر حجمه وسعة مساحته فقط ولكنه كان يرزخ بكثير من الخيرات والثروات المعدنية أضافةً لأهمية موقعه ,إذ يعد نقطة اتصال بين العالم العربي والافريقي ,ومن البديهيات المسلم بها عند الناظرين في اصول السودان والبلدان العربية والافريقية عامة ان مشكلة جنوب السودان تعد

من اعقد المشاكل السياسية على الاطلاق , وان الموقع الجغرافي للسودان جعل الانظار الاستعمارية موجهه اليه وعملت جاهدة على فصل الجنوب عن الشمال السوداني لخدمة مصالحها .

تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة تم التطرق في المحور الاول عن المشكلة وجذورها والاحداث التي ساعدت على تزايدها وسرعت في الانفصال ودور الدول الاستعمارية في تضخيم المشكلة ولفصل الجنوب عن الشمال . اما المحور الثاني تم التحدث فيه عن العلاقات العراقية السودانية من بعد استقلال السودان ١٩٥٦ وموقف الجمهورية العراقية من كل الانقلابات التي حدثت في السودان . أما ما يخص المحور الثالث تم عرض التسويات والحلول الناجعة لحل المشكلة والاتفاقيات التي عقدت بين الجنوب والشمال .

في الختام طرحنا ما توصلنا اليه من استنتاجات عن الدراسة ونسأل الله اننا نكون قد سلطنا الضوء على الموضوع وتناولناه بعلمية ومنهجية تاريخية . وان نكون قد وضحنا فيه المشكلة وجوانبها وعلاقة العراق بالسودان من أجل أن تسهل على القارئ وان يشعر عند الاطلاع على البحث أنه قد كون نظره لموضوع المشكلة وفهم حيثياتها .

المحور الأول : مشكلة جنوب السودان

الموقع الجغرافي

يقع السودان بين دائرتي عرض (٤_٢٢) شمالاً وبين خطي طول (٢٢_٣٨) شرقاً (مؤنس، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٢) ,ويقع ضمن الجزء الشمالي الشرقي من القارة الافريقية ,وهو بلد مترامي الأطراف ومن أوسع بلاد العالم رقعة إذ تبلغ مساحته مليون ميل مربع تقريباً قبل أن يتم انفصال الجنوب عنه, ويعد حلقة أتصال كبرى إذ يربط شرق القارة الأفريقية بغربها ولذلك يعد قلب أفريقيا النابض (محمود، ٢٠١٧، صفحة ١٠) .

يجاور السودان تسعة دول قبل انفصال جنوب السودان وسبعة دول بعد الانفصال, تحده من الشمال مصر ومن الشمال الغربي ليبيا و تشاد وأفريقيا الوسطى من الغرب ومن الجنوب الغربي زائير ومن الجنوب دولة جنوب السودان ومن جهة الشرق أثيوبيا و أرتيريا والبحر الأحمر الذي يعد المنفذ البحري الوحيد لها, ونظراً لكثرة الدول المجاورة فأنها تعتبر من نقاط الضعف من وجهة نظر الجغرافية السياسية وذلك بسبب احتمالية ظهور مشاكل دولية وحدودية في أي وقت من الأوقات (مؤنس، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٣) .

يؤثر موقع السودان على المناخ السائد وبدوره يؤثر على النشاط الزراعي بشكل خاص و النشاط الاقتصادي بشكل عام ,إذ يقع السودان ضمن المناخ المداري بأنواعه المطير معظم

العام في جنوبه ,والمطير صيفاً في وسطه ,والمداري الجاف أو الصحراوي في شماله, لذلك أثر المناخ على النشاط الاقتصادي السائد في السودان إذ نلاحظ اعتماد السكان على الزراعة والرعي بشكل كبير (سعودي، ٢٠٠٢، صفحة ٤٦٥) .

وعند التعريف بالسودان أو بلاد السواد هو الاسم الذي أطلقه عليه العرب في القرون الوسطى على امتداد السافانا من المحيط الأطلسي الى البحر الأحمر والمحيط الهندي ,و يطلق على المنطقة التي تحدها مصر شمالاً و الكونغو وأوغندا وكينيا سابقاً جنوباً وجمهورية تشاد وأفريقيا الوسطى غرباً والبحر الاحمر وأرتيريا و أثيوبيا شرقاً, وتمثل البلاد من حيث التنوع الجغرافي و السكاني صورة مصغرة لقارة أفريقيا, ففي شمال السودان كما في شمال القارة يقطنها العرب المسلمون, أما في الجنوب المداري فيقطن الافارقه المسيحيون, ويعد السودان الجسر بين العرب والافارقه ,ويعد جنوب السودان المعبر العربي الى أفريقيا و أذا أنفصل هذا المعبر تنفصل المنطقة العربية في الشمال عن المنطقة الافريقية في الجنوب , وأن خسارة هذا الجزء لا يعد خسارة للسودان فقط بل خسارة لكل الدول العربية مجتمعة (عودة، ٢٠١٤، الصفحات ١٧-١٨).

جذور المشكلة

تتألف السودان من أصول وقبائل مختلفة وتعيش في أقاليم متعددة من أنحاء البلاد وفي مستويات تطور متباينة, إذ تسكن القبائل العربية في وسطه وشماله وتكون جماعات متماسكة الى حداً ما وتكون متقدمة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً, وتعيش في حدود ارتيريا و مناطق البحر الأحمر ,و مجموعة اخرى قومية هي قبائل (البجا) ويقطنون إقليماً جافاً فرضت عليهم حياة البداوة وهم رعاة أبل, أما في اقصى الغرب كانت تعيش قبائل ليس من أصل عربي وهي قبائل (الفر) فضلاً عن اقليم كردفان والذي سمي سكانه (النوبيين),أما الجنوب فيضم قبائل تنحدر من أصول زنجية ولهم لغات مختلفة وأصبحت فيما بعد اللغة الانكليزية لغتهم الرسمية وذلك لتأثرهم بالارساليات التبشيرية الأوربية لاسيما البريطانية في تلك المنطقة وقامت بنشر الديانة المسيحية في الجنوب واصبحت نسبة المسيحيين أكثر من ١٧% من سكان الجنوب وكانت نسبة المسلمين قليلة جداً أما الباقي وثنيون (جواد، ٢٠١١، الصفحات ٤٥٧-٤٥٨) ,ولتحقيق المصالح الاستعمارية الأوربية في السودان عملت على تجزئة و تمزيق عميق في التركيبات الأثنية والقبلية وبعثرت أجزاءه كما هو حال الصراعات الداخلية في جنوب السودان وشماله (حمد، صفحة ٤) .

تكالبت المطامع الاستعمارية حول جنوب السودان بالتحديد وذلك لعدة أسباب أهمها أن الجنوب يعد مدخلاً للقارة الافريقية من الشمال ولكثرة ثرواته الطبيعية , أضافة الى أن السودان

موحد باقتصاده وموارده يعد قيمة مهمه لذلك أرادت القوى الاستعمارية تجزئته والحيلولة دون تكامله مستقبلا, وقد كان أساس مشكلة الجنوب هو التخلف الاقتصادي الذي عملت الدول الاستعمارية على ترسيخه واضف لذلك الوضع غير المتكافئ بين جنوب السودان وشماله, وإضافة على ذلك السياسة التي أتبعها الاستعمار البريطاني في جنوب وشمال السودان والتي تعقدت يوماً بعد يوم حتى أصبحت في النهاية انموذجاً للتخطيط الاستعماري الذي نجح في بث مشكلات كثيرة مستعصية في الكثير من الدول التي أقام فيها (جواد، ٢٠١١، صفحة ٤٥٨).

وبسبب السياسات الاستعمارية يعد السودان من البلدان التي لا تعرف الاستقرار وقد عملت تلك السياسات على تقسيم السودان على أسس عرقية وثقافية ودينية وأخفقت النخب السياسية في ايجاد مخرج وطني جامع يوظف ذلك التنوع باعتباره أحد مصادر الثراء بدلاً من تكريس الانقسامات الناتجة بسبب النزاعات ,وبدا ذلك واضحاً في جنوب السودان إذ عانت من سياسة (فرق تسد) الاستعمارية وكرست واقع التخلف في الجنوب مما أدى الى ظهور النزاعات القبلية الذي أفقد تلك المنطقة مقومات التنمية الحديثة, وليس هذا فحسب فقد عمد الاستعمار الى صياغة هوية جديدة للجنوب وذلك من خلال المزاوجة بين المسيحية والأفريقية الأثنية الزنجية و أدى هذا الى جعل جنوب السودان يتنافر من شماله ذات الاغلبية المسلمة (عبيد، ٢٠١٤، الصفحات ٧٤٥-٧٤٦).

برزت مشكلة جنوب السودان تاريخياً وبشكل فعلي في العهد العثماني المصري بعد فتح السودان من قبل محمد علي باشا وكان هدف الحكومة العثمانية المصرية الحصول على خيرات السودان و العبيد لتجنيدهم, لذلك قامت بفرض الضرائب الباهضة , اما الجنوب فقد كان يجهز الإدارة العثمانية بالعبيد للإيفاء بمتطلبات الخدمة العسكرية في العالم العربي, اما القبائل العربية في الشمال فكان لهم دور كبير في تجارة العبيد إذ نظموا الجماعات المسلحة وشجعوا الحروب والنزاعات القبلية وأدى ذلك الى استنزاف القوى البشرية في الجنوب, وتحول الوضع في ظل الحكم العثماني المصري الى تجارة رابحة يمارسها الأوربيون في الخرطوم ونتيجة لذلك فتحت شمال وجنوب السودان أمام نفوذ المبشرين والمسيحيين (جواد، ٢٠١١، صفحة ٤٥٨).

بعد أن تبين لهم أهمية السودان باعتباره باباً يمكنهم من الوصول الى مملكة أثيوبيا المسيحية, وبسبب سوء الإدارة العثمانية اندلعت الثورة المهدية بقيادة محمد علي المهدي عام ١٨٨١م وكانت تطالب بإلغاء الضرائب الفادحة المفروضة على الشعب ولاقت هذه الثورة ترحيباً من أبناء الجنوب, نجحت الثورة بتدمير كل أثر للإدارة العثمانية وتوقف النشاط التبشيري بالجنوب , لكن بعد ضعف حركة المهدي سقط الجنوب مرة أخرى عام ١٨٨٥م في غمار الفوضى العثمانية المصرية لا سيما بعد هزيمة أنصار المهدي تماماً في معركة أم

درمان ١٨٩٨م بعدها أنتقل مصير الجنوب من الأفريقيين الى الأوربيين, إذ نشبت خلافات بين بريطانيا وفرنسا حول عائديه منطقة فاشودة الواقعة أقصي جنوب السودان وانتهت الخلافات بمفاوضات بين بريطانيا و فرنسا أسفرت عن انسحاب فرنسا في كانون الأول ١٨٩٨م , بعد ذلك وقعت بريطانيا اتفاقية في كانون الثاني ١٨٩٩م مع مصر التي قضت على إدارة السودان بصفة مشتركة بينهم وسميت تلك الاتفاقية بـ (الحكم الثنائي البريطاني المصري) (جواد، ٢٠١١، صفحة ٤٥٩).

أضافة الى كل تلك الاسباب فأن هناك دوافع أسياسية لمشكلة جنوب السودان منها التعدد في الأديان, حيث أن السودان يتكون من عدة قبائل تختلف في ديانتها من قبيلة الى أخرى حيث عرف السودان الدين الاسلامي ثم الديانة المسيحية حيث أن المسلمين كانوا يشكلون ثلث السكان, وأن ٥٥% من سكان الجنوب لا يعتنقون ديانات سماوية, حيث أكد أحد الساسة الجنوبيين أبيل أليير أن أهل الجنوب ينحدرون من أصول وجذور متعددة جغرافياً وتاريخياً ولم يكونوا شعباً واحداً موحداً متسقاً محدد الخطط أمام القوى الأجنبية بل هم على نقيض ذلك فقد كانت الصدامات بينهم شائعة مما أدى ذلك الى أضعافهم إزاء التدخل الأجنبي الذي تعرضوا له وبالرغم من ذلك فأنهم رفضوا القوى الأجنبية (فرحاتي ، ٢٠١٦، صفحة ٣٥) ,يعد التعدد في اللغات ايضاً من العوامل و الدوافع التي أدت الى الصراع, ويعود ذلك الى التعدد في القبائل ,إذ أن السودان يتحدث بأكثر من لغة و لهجة حيث يوجد في السودان (١٥٠) لغة مختلفة (فرحاتي ، ٢٠١٦، صفحة ٣٦) ,فضلاً عن كل ما ذكر فأن هناك أسباب سياسية معاصره على رأسها الاخطاء التي وقعت فيها الحكومات الوطنية المتعاقبة منذ الاستقلال لاسيما أبان الحكم العسكري الذي فرض على البلاد والتدخل الأجنبي ودوره في تأجيج الفتنة في البلاد وعرقلة سير الوحدة والتقدم (الطيب، ١٩٧٠، صفحة ١٢) .

ظهرت مشكلة جنوب السودان الى العلن عندما تم استقلال السودان ١٩٥٦ ,إذ أخذت حركات تمرد الجنوب السوداني تتصاعد بسبب اعتراضهم ورفضهم للحكومة السودانية وكانت تساندهم وتدعمهم بذلك بعض الدول الاستعمارية التي سنتطرق لها (الدور، ١٩٩٨، صفحة ٢).

القوى الدولية الاستعمارية و دورها في التأثير على مشكلة جنوب السودان

١.بريطانيا

كان لبريطانيا الأثر الكبير في تكريس الواقع المتخلف في جنوب السودان , وتركزت السياسة البريطانية في الجنوب خلال الاعوام ١٩٣٠_١٩٤٥ على تدعيم أتجاه الأفريقانية في جنوب السودان , وعمدت ايضاً على منع الاحتكاك بين القبائل الجنوبية والشمالية , وذلك لمنع

أنتشار الدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية داخل المجتمع الجنوبي ,كانت أهم المناطق التي يتم فيها التواصل بين الطرفين مدينة (كافي كنجي) وقد قامت الإدارة البريطانية بقطع تلك العلاقة بين الطرفين, وعملت بريطانيا الى وضع برامج خاصة للجنوبيين , للحد من الوجود العربي ,ويعد تشجيع الهوية الأفريقية على حساب الهوية العربية الإسلامية في الجنوب , وساد الاعتقاد بأن المؤسسات المحلية والثقافة التقليدية لم تكن قوية لتجابه القوة الإسلامية العربية (عبيد، ٢٠١٤، صفحة ٧٤٩) .

أضافة الى الجهود الكبيرة التي بذلتها الارساليات التبشيرية التي شجعتها بريطانيا و نشر المسيحية بينهم , وبعد ذلك وضعت بريطانيا قانون (المناطق المغلقة) الذي أدى الى عزل أبناء الجنوب عن أبناء الشمال و أصبح أي مواطن سوداني يجب علية الحصول على أذن خاص من قبل المفتش البريطاني ليحق له الدخول الى الجنوب , ترك هذا القانون تأثيراً سلبياً في أبناء الجنوب والشمال ونتج عن هذا القانون العزلة و زرع روح الكراهية بينهم (جواد، ٢٠١١، صفحة ٤٦٠).

عمدت بعد ذلك الى استعمال اللغة الانكليزية لغة رسمية في الجنوب تحقيقاً لسياستها الاستعمارية, فضلاً عن تشجيع العودة الى العادات المحلية الجنوبية , و وضعت البرامج والخطط لتنظيم الجنوبيين على تكتلات عرقية و وحدات قبلية متكاملة ذاتياً , بحيث يكون تنظيمها قائم على العادات والتقاليد بالشكل الذي يخدم مصالحها , وبناء حواجز نفسية ومادية بين الجنوب والشمال على حساب الهوية الوطنية (مهيدات، ٢٠٠٦، صفحة ١٢٦).

٢.الولايات المتحدة الامريكية

بدأت العلاقات الفعلية بين أمريكا والسودان في أذار عام ١٩٥٤م عندما أرسلت أول مبعوث لها للسودان في أطار استعدادها لوراثة النفوذ البريطاني في المنطقة , وفي عام ١٩٥٨م ترأس نائب الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد أيزنهاور وفداً كبيراً لكي يطرح مشروع أيزنهاور للشرق الأوسط, بعد ذلك أزداد الاهتمام الأمريكي في السودان , وقد مثل السودان دولة عادية وفق الرؤية الأمريكية منذ وصول نظام الانقاذ الى السلطة بقيادة عمر حسن البشير عام ١٩٨٩م وتحالفه مع الجبهة القومية بقيادة حسن الترابي , وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بالتحدث عن نظام الخرطوم على أنه عسكري وغير ديمقراطي وينتهك الحقوق ويدعم الارهاب (الخطيب و الشب، ٢٠١٢، صفحة ٣٨٨) .

أصبح السودان في ظل الحركة الإسلامية بالنسبة لأمريكا مركزاً للإسلام السياسي والأصولية الاسلامية لذلك وضعته الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٣م ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب .

وتزامن ذلك مع عدة أحداث منها

١_أتهام الحكومة المصرية للحكومة السودانية بأن بعض عناصرها متورطين بحادثة اغتيال الرئيس محمد حسني مبارك.

٢_أصبحت الخرطوم مقراً للمؤتمر الشعبي الإسلامي والذي يشكل واجهة لحركات المقاومة الإسلامية كحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي المصرية (فرحاتي ، ٢٠١٦، صفحة ٩١)

.

٣_استلام الحكم الفعلي للسودان زعيم التيار الإسلامي حسن الترابي .

٤_بدأت الدول الأفريقية المجاورة للسودان بالتذمر من تدخل حكومة الخرطوم في شؤونها الداخلية (فرحاتي ، ٢٠١٦، صفحة ٩١).

كل ذلك دفع أمريكا الى إصدار بعض القرارات في مجلس الأمن وقرار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في ١٣ نوفمبر ١٩٩٦م الذي يقضي بمعاقبة أعضاء حكومة السودان والقوات المسلحة السودانية ومنعهم من الدخول الى الولايات الأمريكية المتحدة , بعد ذلك أغلقت الحكومة سفارتها في الخرطوم , وساعدت بعض الاحداث في عام ٢٠٠١م لتتحول السودان الى هدف استراتيجي أمريكي وبعد ذلك تدهورت العلاقة بين البلدين وازداد الصراع , وقامت أمريكا بتقديم الدعم المالي لأثيوبيا وأرتيريا لزعزعة الاستقرار في السودان و أكد البعض أن الإدارة الامريكية تهدف الى فصل الجنوب عن الشمال في السودان ,وسعت بعد ذلك الى محاصرة السودان وعزله عن جيرانه إقليمياً و دولياً وسياسياً واقتصادياً وكررت قائمة الاتهامات التي أشارت اليها في الأعلام الدولي وذلك لترسيخ الصورة النمطية التي رسمها الخطاب الأمريكي في السودان والهدف منها هو تفكيك النظام وتأليب دول الجوار الأفريقية ضد السودان في المحافل الدولية مما أدى بعد ذلك الى إصدار العقوبات الاقتصادية ضد الحكومة السودانية (فرحاتي ، ٢٠١٦، الصفحات ٩٢-٩٣) .

٣.الكيان الصهيوني

كشفت لنا التطورات في المنطقة العربية وتصاعدها في جنوب السودان عن مدى تورط الكيان الصهيوني في دعم حركات التمرد من خلال القيام بتدريب المتمردين ومدهم بالأسلحة حتى أغرق السودان بالسلاح وأصبح مورداً للسلاح في أفريقيا ,ويعد تدخل الكيان الصهيوني تجسيد لسياسته المعروفة بـ(شد الأطراف ثم بترها) والتي تعني إقامة علاقات تحالفية مع الجماعات الأثنية والعرقية المحيطة بالدول العربية وحثها ودعمها وتجنيدها على محاربة السلطة المركزية ثم المطالبة بالانفصال والهدف من كل هذا هو تفتيت الدولة وأضعافها ,لذلك تقف علاقة الكيان الصهيوني مع جنوب السودان عائقاً هاماً بطريق تحسين العلاقات بين شمال السودان وجنوبه حتى بعد الاستقلال ,وكان لهذا التدخل دوافع عدة سياسية واقتصادية

وعسكرية وغيرها , خاصة للهيمنة على البحر الأحمر وتأمين الملاحة فيه وقد تزايد هذا الوجود بعد اتفاقية كامب ديفيد (موسى، ٢٠١٧، صفحة ٤٧٣) .

والواضح أن الكيان الصهيوني كان له استراتيجية الخاصة بعمق البحر وأطماعه في القرن الأفريقي وداخل أفريقيا وسميت هذه الاستراتيجية بـ(النقب والاتجاه صوب الجنوب) لذلك عمل الكيان الصهيوني على تقوية علاقاته مع أرتيريا وقد أستغل تردي الأوضاع بين السودان وأرتيريا وعمل الكيان لاستغلال هذا الموقف للقيام بالاختراق وخاصة بعد أن اتخذت المعارضة السودانية من مدينة (سمرا) مقراً لها وبذلك أصبحت قريبة من النفوذ الصهيوني ,بعد ذلك أنشأ الكيان الصهيوني قاعدة في أثيوبيا الهدف منها هو توفير الأسلحة والذخائر للحركات المسلحة في جنوب السودان ,كذلك كانت رغبة الكيان الصهيوني في خلق منفذ له عبر البحر الأحمر الذي يمثل نقطة أتصال بين أفريقيا و أسيا لتصبح دولة ذات ساحلين ,وقدم الكيان الصهيوني الأسلحة والتدريب للمتمردين وقد مكن هذا الدعم التدخل والتغلغل للكيان الصهيوني في دول القرن الأفريقي (فرحاتي ، ٢٠١٦، الصفحات ٩٣-٩٤) .

وكان أيضاً للكنائس دور مهم في تقديم الدعم للمتمردين بالجنوب متسترة خلف ستار الدين وقد مارست أعمال التخريب متخفية , ولعب الدعم الكنسي لحركة (الأنانيا) دور مهم في تحويلها من ميليشيات عسكرية غير مدربة أو منظمة الى ميليشيات ذات قدرة تدريبية وتسليحية وتنظيمية عالية, وأكدت مجلة نيويورك في تقريرها بعنوان(جنود المسيح في جنوب السودان) وتم نشره في ٢٠١١ حيث قالت أن الحرب أصبحت في جنوب السودان حرب صليبية , وان الكنيسة رغم هذا لم تكتفي بالدعم المالي فحسب بل كانت تقدم الدعم السياسي للحركات المتمردة (حسن، ٢٠١٤، صفحة ٢٨) .

وكان للكيان الصهيوني عدة أهداف منها سياسية وتتمثل اختراق الأمن القومي العربي من أضعف جوانبه ويعد الجنوب السوداني هو الحلقة الأضعف ,والقيام بخطوات محسوبة لكي تفصل الجنوب عن الشمال ,أضافةً لإطالة عمر الكيان الصهيوني وذلك بزيادة عدد الدول الأثنية في العالم العربي وتعد منطقة جنوب السودان من المناطق الأثنية ,وأن الكيان الصهيوني يطمح لأن يضع لنفسه موضع قدم في أفريقيا والضغط على مصر من خلال وجودها في السودان لان مصر تعد القائدة للدول الأفريقية ,وفيما يخص الأهداف الاقتصادية وتتضمن استغلال الثروات الطبيعية التي توجد في أراضي جنوب السودان و الاستحواذ على مواقع الثروة والطاقة المستقبلية ,قيام الكيان الصهيوني بالاعتماد على محدودات لسياسته أتجاه السودان تأتي في مقدمتها أهمية المياه و سعى لأضعاف عناصر القوة للمحيط العربي أذ أن المياه من العناصر المهمة للتنمية والتحديث واستغلال الجنوب ليصبح بمثابة(مورد

غذائي)للكيان الصهيوني لوجود الأراضي الزراعية الخصبة فيه التي تساعد الكيان الصهيوني على زراعتها و استغلالها بالشكل الأمثل (موسى، ٢٠١٧، الصفحات ٤٨٤-٤٨٥) .

أضافةً الى أن هدف الكيان الصهيوني من انفصال الجنوب هو ألغاء اتفاقيات النفط الموقعة بين السودان والصين المنافس القوي للنفوذ الأمريكي والصهيوني في القارة السمراء وبالتالي ستذهب كل العقود الى الشركات الأمريكية والصهيونية ,فضلاً أهمية الثروة المعدنية أذ تعد من أهم مطامع الكيان الصهيوني في جنوب السودان لما تحتويه من الثروات الطبيعية كالحديد والنحاس وغيرها ,وهناك أيضاً أهداف عسكرية تتلخص في رغبة الكيان الصهيوني في تعزيز دفاعه وأمنه القومي وأن التحالف الاستراتيجي مع السودان يسمح له بامتلاك قاعدة ونقطة ارتكاز للطائرات المقاتلة الصهيونية وهذا التعاون يرجع بمكاسب لكلا الطرفين أذ أن تشكيل جيش محترف نظامي له أهمية كبيرة لجنوب السودان ,أذ يمتلك الكيان الصهيوني خبرة في هذا المجال , ومن خلال ما تم ذكره عن التدخل الصهيوني في شؤون الجنوب يتضح لنا أن دولة الجنوب لن تكون مستقلة بعد الانفصال أذ ستشهد بعد الانفصال احتواء وهيمنة الكيان الصهيوني من جميع الجوانب (موسى، ٢٠١٧، الصفحات ٤٨٦-٤٨٧).

الحرب الأهلية الأولى في السودان ١٩٥٥-١٩٧٢

كانت عدة أسباب أدت الى نشوب الحرب الأهلية الأولى في السودان المعروفة باسم (أنانيا) وأهم هذه الاسباب هي العزلة على الجنوب بعد سن قانون المناطق المغلقة من قبل بريطانيا والذي قضى بعزل أبناء الشمال عن أبناء الجنوب , و وصلت الاحداث الى ذروة النزاع المسلح بين الجنوب والشمال والذي أشعل فتيل الحرب الأهلية عام ١٩٥٥م (جواد، ٢٠١١، صفحة ٤٦٠) وعلى أثر تمرد بعض الجنوبيين بقيادة جوزيف لاقو بدأت الحرب الأهلية ١٩٥٥م (دعاس، ٢٠١٥، صفحة ٢٩) .

بدأ التمرد عندما تم نقل الفرقة الجنوبية المعسكرة في مدينة جوبا الى الخرطوم تمهيداً للمشاركة في الاحتفال بجلاء أخر جندي بريطاني من أرض السودان حسب اتفاقية الجلاء التي عقدت مع بريطانيا عام ١٩٥٤م التي تعد الخطوة الأولى لاستقلال السودان الذي حدث فعلياً عام ١٩٥٦م ,وانتشرت شائعات أثناء انتقال الفرقة العسكرية ومفادها أن الغرض من نقل الفرقة هو دمجها مع الجيش الشمالي والاقتصاص من الجيش الجنوبي والانتقام منه أدى ذلك الى بعث الشك والريبة في نفوس الجنوبيين و رفضوا تنفيذ أوامر التحرك شمالاً, وبعدها ظهرت شائعة عن مقتل جندي جنوبي على يد أحد الضباط الشماليين وأدى ذلك الى تسارع الجنوبين الى مخازن العتاد وبدأ بالهجوم على مراكز الإدارة المحلية ومساكن الشماليين و متاجرهم وأدى ذلك الى العصيان وتم فرض الأحكام العسكرية من قبل حكومة الشمال ونقل الألاف الجنود

لتعزيز القوات في الجنوب وكانت نتيجة العصيان قتل (٢١٦) من الشمال و نحو (٧٥) من الجنوب (جواد، ٢٠١١، صفحة ٤٦٠).

ويمكننا القول أن السبب المباشر لاندلاع ذلك العصيان هو سوء فهم الحكومة السودانية لشؤون الجنوب أضافة الى دور الإدارة البريطانية والمبشرين الغربيين في تأجيج الفتنة بين أبناء الشمال والجنوب ,أنتهى بعد ذلك تمرد ١٩٥٥م و جاء الاستقلال بعد أن قررت الأحزاب السودانية ذلك بدلاً من الاتحاد مع مصر , وقد حاولت الحكومة الائتلافية التي تشكلت بعد الاستقلال حل مشاكل الجنوب بالشكل السلمي ,ألا أن محاولاتها فشلت بسبب قصر مدة حكمها وتم الاطاحة بها بانقلاب عسكري , لذلك لم تفلح أي من تلك الحكومات في أيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب (جواد، ٢٠١١، صفحة ٤٦١).

أستمرت الحرب الأهلية الأولى الى ١٩٧٢م حيت تم عقد أتفاق أنهى القتال , ألا انه فشل بعد ذلك الاتفاق في تبديد التوتر حتى أدى الى نشوب حرب أهلية ثانية و أطلقت شرارة الصراع بين الجنوب والشمال (١٩٨٣–٢٠٠٥) (دوغلاس، د.ت، صفحة ٣٧) .

الحرب الأهلية الثانية في السودان ١٩٨٣–٢٠٠٥

حدثت هذه الحرب تقريباً بعد ١١ عاماً من نهاية الحرب الأهلية الأولى ١٩٧٢م , دارت هذه الحرب في الأجزاء الجنوبية أو منطقة الحكم الذاتي(جنوب السودان) وتعد من أطول الحروب وراح ضحيتها أكثر من مليون من المدنيين , وتوصف بأنها قتال بين سكان الجنوب غير العرب وحكومة الشمال العربية المسيطرة, وكان من أسباب اندلاع هذه الحرب هي المعاملة البريطانية لكل قسم من السودان ,فقد عاملت الجنوب على أنه مستعمرة بريطانية مثل كينيا و أوغندا وتنجانيقا وكانت تعامل شمال السودان كما تعامل مصر (ليرتش و أرنولد، ٢٠١٢، صفحة ١٦).

ألا أن الشماليون منعوا من أشغال أي مناصب في سلطة الجنوب وقطع التبادل التجاري بينهم بعد ذلك قام البريطانيون بالضغط على الشماليين لدمج المنطقتين وأصبحت اللغة العربية لغة الحكم في الجنوب ,فاستاءت النخبة الجنوبية من منعهم من حكم منطقتهم وأعطيت غالبية السلطة في الجنوب للشماليين ,لذلك حدثت اضطرابات و شهدت هذه الفترة صراعات شديدة وصلت الى شمال أوغندا , وبعد أعوام من الصراع بين الجانبين انتهت الحرب رسمياً بتوقيع معاهدة نيفاشا للسلام في كانون الثاني ٢٠٠٥م و اقتسام السلطة والثروة بين حكومة السودان و بين قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان (ليرتش و أرنولد، ٢٠١٢، صفحة ١٦).

المحور الثاني : العلاقات العراقية – السودانية

إعلان استقلال السودان ١٩٥٦م وموقف العراق منه

أعلن استقلال السودان بالتحديد في يوم ١ كانون الثاني ١٩٥٦م ,وقد أقر مجلس الشيوخ بيان الاستقلال وقد اعترفت كل من بريطانيا ومصر (دولتي الحكم الثنائي) باستقلال السودان وقد تم أنزال العلمان البريطاني والمصري في احتفال كبير بعد ٥٦ عاماً من حكمهما للسودان وفي نفس اليوم رفع العلم الوطني للجمهورية السودانية كل من أسماعيل الأزهري ومحمد أحمد زعيم المعارضة , وبهذا دخل السودان بعهد جديد هو عهد الدولة المستقلة (حسين ، ٢٠١١، صفحة ٨٠).

حظي استقلال السودان باهتمام كبير من قبل الأوساط الرسمية والغير رسمية العراقية وقام الملك فيصل الثاني ببعث برقية تهنئة بمناسبة الاستقلال وقد جاء فيها " **يسرني بهذه المناسبة السعيدة وقد نال شعب السودان الشقيق أمانيه في الحرية والاستقلال أن أبعث اليه تهانيي وتمنياتي القلبية لرفاهيته وتقدمه** ", وبعد ذلك رد مجلس السودان على التهنئة ببرقية شكر فيها الجمهورية العراقية, بعد ذلك أعلنت الحكومة العراقية اعترافها الرسمي بحكومة واستقلال السودان في خطاب رسمي صدر عنها, وجدير بنا أن نذكر أن العراق ثاني بلد عربي يعترف باستقلال السودان بعد مصر (محمود، ٢٠١٧، صفحة ١٤).

تم انضمام السودان عضواً في الجامعة العربية والأمم المتحدة في شباط ١٩٥٦م أقام تمثيل دبلوماسي بين العراق والسودان , إذ أرسلت الحكومة العراقية الى الحكومة السودانية طلباً من أجل التبادل الدبلوماسي معها وتم أيفاد نجيب الراوي ليكون سفيراً في السودان ورحب وزير خارجية السودان بطلب الحكومة العراقية وتقدم بشكرها لما عبرت به عن الاخوة الصادقة والنوايا الطيبة وعينت بعد ذلك الحكومة السودانية عز الدين شبيكة قائماً بأعمال حكومة السودان في العراق , الا أنه بعد فترة تم استبداله و عين جمال محمد أحمد سفيراً فوق العادة ومفوضاً ايضاً من قبل السودان لدى العراق (محمود، ٢٠١٧، الصفحات ١-١٦).

التعاون بين السودان والعراق

وقع عبدالله خليل رئيس الوزراء السوداني اتفاقية في بغداد تضمنت التعاون الوثيق بين البلدين في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والثقافية , كما تضمنت استثمار الاموال العراقية بمشاريع الري ومشاريع اقتصادية في السودان وقد دخلت حيز التنفيذ وبدأ الطرفان من أجل تنسيق الأعمال بينهما و أرسال اللجان , وفي هذا الشأن أرسلت السفارة العراقية في الخرطوم الى الوزارة الخارجية في العراق تفيد بأن مساعد وكيل وزارة الخارجية السودانية بابكر الديب أنه سوف يصل بغداد في تموز ١٩٥٧م وذلك لغرض تفتيش السفارات السودانية في البلاد العربية و أضافت انه في حالة الموافقة على الدخول في المباحثات التي تخص مكافحة

النشاط الهدام انه يفضل عدم التطرق الى الاوضاع السائدة في مصر انذاك , ويجب الاهتمام بالضيف أثناء أقامته , و وصل بابكر الى العراق وأستقبله السفير السوداني وعدد من كبار موظفي الخارجية العراقية , وأجري الطرفان مباحثات لتوحيد الجهود العراقية السودانية لكي تتم مكافحة الأنشطة الهدامة ,بعد ذلك صرح ياسين العمر القائم بالأعمال العراقية ,ان العراق حريص على تنمية الروابط الاخوية والتعاون مع السودان وأنهما مهتمان لمكافحة الشيوعية والأفكار التي تهدد الأمن لأنها تعتبر فوضى في المجتمع (محمود، ٢٠١٧، الصفحات ٣٣-٣٤).

موقف العراق من أوضاع السودان ١٩٦٤م , وعزل أبراهيم عبود

حدثت في السودان عام ١٩٦٤م ثورة شعبية بسبب سياسة الحكم العسكري الاول لـ أبراهيم عبود وقام بالثورة طلبة من جامعة الخرطوم (موسى إ.، ١٩٧٠، صفحة ٢٢٨) , وقد كلفوا بحل مشكلة جنوب السودان وبحجة ذلك قاموا بالهجوم على سياسات الحكم العسكري وعقدوا عدة ندوات واصبح لهم صدى واسع وبعد ذلك قررت الحكومة بإيقاف الندوات وعدم تدخل الطلاب بالسياسة , الا ان الضغط الجماهيري لم يتوقف وظل الطلبة يعقدون الندوات رغم أيقاف الحكومة لها (موسى إ.، ١٩٧٠، صفحة ٢٢٨).

قامت الحكومة بالتعرض والهجوم على للتجمعات الطلابية وفض الندوات بالقوة العسكرية واستخدام قنابل مسيلة للدموع , بعد ذلك قدم أساتذة الجامعات احتجاجات و استقالوا بسبب ظلم الحكومة على الطلاب وندواتهم وأعلنوا أن لا شيء يقنعهم بالرجوع الى عملهم و واجباتهم سوى أنهاء الحكم العسكري وأن تتم أعادة الحياة الديمقراطية الى البلاد (محمود، ٢٠١٧، صفحة ٨٠).

إزاء هذه التطورات قام ابراهيم عبود باستجابة بعض مطالب الشعب وأصدر قرار في تشرين الأول ١٩٦٤م بحل المجلس الاعلى للقوات المسلحة وسط المظاهرات المؤيدة للثورة وبعدها تم الاتفاق على تخلي العسكريين عن السلطة , وتشكيل حكومة انتقالية على أن يكون رئيس وزرائها محايد يحكم البلاد ويهيئ البلاد الى انتخابات قادمة, وتم اختيار سر الختم الخليفة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٤م رئيساً للحكومة الانتقالية بعد أتفاق جميع الأطراف عليه لكونه من الشخصيات المحايدة ولم يشترك أشتراك مباشر في أي نشاط سياسي, كانت الصحف العراقية قد تابعت الأوضاع التي تحدث في السودان ضد الحكم العسكري بقيادة ابراهيم عبود وعندها قامت الصحيفة الجمهورية العراقية بنشر أحداث السودان و انتهاء الازمة بسلام كما نشرت البيان الذي اصدره سر الختم رئيس حكومة السودان الجديد ,بعد ذلك تطورت العلاقات العراقية السودانية نحو الأفضل على الرغم من الاوضاع السياسية الداخلية للبلدين ,

وقام وزير الخارجية العراقي بالوكالة صبحي عبد الحميد لتعزيز العلاقات وأعد حفلة عشاء كبيرة في فندق بغداد تكريماً للسفير السوداني , وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٦٥م زار العراق رئيس حزب الأمة السودانية السيد صادق المهدي على رأس وفد رفيع لبحث العلاقات بين البلدين وتطويرها وقد استغرقت الزيارة مدة سبعة أيام , وقد أرسل بعد ذلك رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف برقية تهنئة الى السيد اسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة السوداني بمناسبة عيد الاستقلال السوداني.

العلاقات العراقية – السودانية ١٩٦٩ –١٩٧٢

انقلاب النميري ١٩٦٩م

في فجر ٢٥ مايو ١٩٦٩م أستولى الجيش على السلطة في البلاد واعلن عن تكوين مجلسين الأول لقيادة الثورة برئاسة جعفر النميري والثاني مجلس الوزراء برئاسة بابكر عوض الله الذي أستقال من منصبه ١٩٦٤م احتجاجاً على قرار حل الحزب الشيوعي السوداني (البوني، ١٩٩٥، صفحة ١٣).

أعلن مجلس قيادة الثورة في يوم الانقلاب أنه قد تولى مسؤولية الحكم في البلاد وأقصى النظام السابق من الحكم واعلن مجلس الثورة الجديد سلسلة من القرارات والبيانات التي حددت أهداف الحكم الجديد ومنها اعلان السودان جمهورية ديمقراطية وتكون السيادة فيها للشعب, وقرر أيقاف العمل بدستور ١٩٦٤م وقام بحل الجمعية التأسيسية وحل مجلس الوزراء ومجلس السيادة , وأذاع جعفر النميري بعد نجاح الثورة بيانه الأول من محطة اذاعة أم درمان وكان مفاده "**أن البلاد لم تنعم بالاستقرار في الحكم منذ عام ١٩٥٦ وذلك بسبب تعدد الأحزاب التي عملت لمصلحتها الخاصة وانتشار الفساد والرشوة وفتحت ابواب البلاد للنفوذ الاجنبي**" وأكد أيضاً أن السودان يعمل من أجل أن يأخذ مكانه بين الدول المتقدمة وترسيخ قواعد السلام العالمي والتعايش السلمي (محمود، ٢٠١٧، صفحة ١١٠).

موقف العراق من انقلاب هاشم العطا ١٩٧١م

بعد قيام انقلاب هاشم العطا أيدت الحكومة العراقية هذا الانقلاب واعترفت به بعد ثلاث ساعات من قيامه وقد عقدت الحكومة العراقية اجتماعاً طارئاً ضم القيادتين القومية والقطرية ,وتقرر في الاجتماع اعتراف العراق بالنظام السوداني الجديد اعترفاً كاملاً وأعلن عن استعداد العراق لتقديم الدعم لثورة ١٩ تموز وقد أستدعي السفير السوداني في بغداد و ابلغه رسمياً باعتراف العراق بالثورة ودعمها و مؤازرتها التامة , وتصدرت أخبار الانقلاب الصحف العراقية بصفحاتها الاولى, وبعدها عقد لقاء بين عبد الخالق محجوب وأركان السفارة العراقية في

الخرطوم وقد طلب الدعم الاقتصادي والمالي للانقلاب وأكد على حضور وفد رسمي وحزبي لمساندة ودعم الانقلاب سياسياً واعلامياً وقد أعتمد عبد الخالق محجوب على الدعم العراقي بعد فقدانه الامل في الاتحاد السوفيتي و دول المعسكر الاشتراكي (محجوب، ١٩٧٣، صفحة ١١٧).

حققت وكالة الأنباء العراقية نصراً صحفياً على مستوى العالم عندما نقلت أخبار الحركة الانقلابية بقيادة هاشم العطا قبل أي وكالة ,وقد تم نقل الأنباء بعد ثلاث ساعات من حدوث الانقلاب, كما أن اذاعة بغداد هي أول اذاعة تنقل أنباء الانقلاب بالعالم وقد ثمن قادة الانقلاب موقف الحكومة العراقية المتواجدة في الخرطوم (محمود، ٢٠١٧، صفحة ١٢٥).

فشل بعد ذلك الانقلاب وعاد النميري للسلطة وتوترت العلاقات العراقية السودانية بسبب موقف العراق المؤيد لانقلاب هاشم العطا وقد عدته تدخلاً في شؤونها الداخلية , وعلى أثر ذلك في يوم ٢٣ تموز ١٩٧١م استدعت الخارجية السودانية القائم بالأعمال في السفارة العراقية في الخرطوم وقد طلبت من أعضاء السفارة العراقية مغادرة السودان وغلق السفارة ومقابل ذلك قد أعربت الحكومة العراقية عن أسفها للأجراء الذي اتخذته الحكومة السودانية وأنها ستتخذ أجراء مماثل للسفارة السودانية في العراق , بعد ذلك ذكرت الحكومة العراقية أن هذا الأجراء لن يؤثر على ما يكنه الشعب العراقي وحكومته من مشاعر الأخوة والصداقة والمودة للشعب الشقيق السوداني وقد طلب من السفير السوداني و أعضاء السفارة بمغادرة العراق و أغلاق السفارة السودانية (محمود، ٢٠١٧، الصفحات ١٢٦-١٢٧).

المحور الثالث : الحلول والتسويات لمشكلة جنوب السودان

جعفر النميري واتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م

عمل جعفر النميري على تسوية النزاعات في بلاده لجعله يتقدم وقد أعطى لمشكلة جنوب السودان أهمية كبيرة منذ توليه السلطة , إذ كانت قضية جنوب السودان قد أنهكت الحكومات السودانية السابقة وكانت أولى اهتمامات الرئيس جعفر النميري وقد ذكرها في تصريح له الذي تضمن أن الأحزاب السياسية المنحلة وحكوماتها المتعاقبة كانت تتاجر بقضية الجنوب وتفسد الحياة في هذا الجزء من وطننا وهو ما أدى الى تدهور الأحوال هناك, وأن حكومة الثورة تعمل على حل مشكلة الجنوب و مواجهتها مواجهة ثورية جادة تعيد لهذا الجزء من وطننا الحبيب الطمأنينة والاستقرار, وذلك باتخاذ الاجراءات الكفيلة لوحدة البلاد والنهوض باقتصاداتها وغلق الطريق أمام تسرب النفوذ الأجنبي اليها بعد ذلك أبدى أهل الجنوب تأييداً لثورة مايو أملاً في حل قضيتهم لذلك أرسلوا الى النميري مذكرة وطلبوا فيها بحل قضية الجنوب على أساس المبادئ التي جاءت بها حركة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م وأن يتم أبعاد العناصر

الفاسدة من أجهزة الدولة ,بعد ذلك رد النميري على المذكرة في ٣٠ أيار ١٩٦٩م مؤكداً وحدة الأراضي السودانية في الجنوب والشمال وأن من واجبات الحكومة التي يترأسها حماية الأمن في الجنوب, وقد عد النميري مشكلة الجنوب مشكلة أحد أقاليم السودان وقال أن الحكومة قد قررت حل المشكلة حلاً سلمياً ولا يوجد أي تدخل عسكري فيه (مجلة قراءات افريقية، ٢٠١١، الصفحات ٢٥-٢٦).

دعا النميري الى عقد جلسة مشتركة بين مجلس الثورة ومجلس الوزراء لكي تناقش فيها المشكلة وبالتالي وضع الحلول لها وقد أكد صعوبة وجود الحلول المناسبة بسبب وجود فوارق تاريخية وثقافية بين الجنوب والشمال, وأكد انه يجب وضع حلول موضوعية لا مجرد شعارات , وقد كرر في خطاباته على وحدة السودان و تقديم الحل السلمي, وقرر بعد ذلك النميري و أعضاء مجلس الثورة والوزراء بتنفيذ خطة للنهوض بالجنوب وتقوم هذه الخطة على أساسين, الأول سياسي: وهو أشراك أهل الجنوب بالحكم في الحكم الذاتي الذي قرر منحه لإقليم الجنوب وقد عين في بداية الأمر جون قرنق ,وزير للشؤون وبعد ذلك أصبح وزير للجنوب على رأس وزارة خاصة عرفت بـ (وزارة الجنوب) (البياتي و علي، ٢٠١٩، صفحة ١٦٦).

أعلن النميري عن العفو العام لكل الجنوبيين الذين كانوا في الغابات والخارج وقد سمح لهم بالمشاركة في ادارة الإقليم, أما الاساس الثاني: هو تنفيذ خطة تتصدرها المشاريع العاجلة والمشاريع غير العاجلة, وقرر النميري في بناء مستشفى في كدوك وأيضاً أمر ببناء مركز صحي في ملكال فضلاً عن أوامره في حفر أبار ارتوازية وتحسين خدمات الكهرباء والمياه, أما فيما يخص التعليم فقد أكد على فتح ثلاث عشر مدرسة متوسطة و ثلاثين مدرسة ابتدائية في مديرية أعالي النيل وأمر بأنشاء معمل للأبحاث البيطرية, وأمر وسائل الأعلام من اذاعة وتلفزيون وصحافة الاهتمام بأخبار الجنوب وبعدها قام برحلة الى المديريات الجنوبية وشرح فيها خطوات حكومته للنهوض بالجنوب (البياتي و علي، ٢٠١٩، صفحة ١٦٦).

بعد انقلاب هاشم العطا في تموز ١٩٧١ قرر النميري تعيين أبيل أليير وزيراً لشؤون الجنوب بعد ذلك ترأس أليير وفداً يمثل الحكومة السودانية للتفاوض مع المتمردين ومنحه النميري كافة الصلاحيات للتفاوض ,أتصل أليير بمجلس الكنائس العالمي والمؤتمر الأفريقي العام للبعثات التنصيرية لكي تتوسط بين الطرفين ,قامت البعثة التبشيرية بزيارة في شهر أيار ١٩٧١ واجتمعت مع أعضاء الحكومة السودانية ورأت مدى جدية الحكومة لإقرار السلام وبعدها أتصلت بزعماء الجنوب في أفريقيا و أوربا وحضرت للمفاوضات بين الحكومة و المتمردين الجنوبين الذي مثلهم جوزيف لاقو وغير من قادة الجنوب, كان شرط أنانيا للدخول في المفاوضات أن توقف الاعمال العدائية و أيقاف أنشاء نقاط عسكرية جديدة, أضافة الى تعيين مراقبين من منظمة الوحدة الافريقية والاعتراف بحركة أنانيا من قبل السودان كممثل

وحيد للجنوب في المفاوضات وعلى الحكومة أطلاق سراح المعتقلين السياسيين, أضافة لذلك أن تكون المفاوضات خارج السودان وتشرف عليها منظمة الوحدة الافريقية, وأثناء هذه الفترة انتهت لجنة الدستور من أعداد التوصيات الخاصة في الحكم الذاتي لإقليم الجنوب وتصبح نافذة المفعول بعد أن يصدق عليها النميري , وأمر النميري بتطبيق الحكم الذاتي في أطار السودان الموحد (البياتي و علي، ٢٠١٩، صفحة ١٦٧).

اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢

بدأت المفاوضات في شباط ١٩٧٢ في فندق هيلتون في أديس أبابا وبأشراف الامبراطور الاثيوبي هيلاسي لاسي وترأس وفد الحكومة السودانية أبيل أليير نائب رئيس الجمهورية و وزير شؤون الجنوب وضم الوفد وزراء الخارجية والداخلية والحكومات المحلية والخدمة والاصلاح الاداري ,بينما ترأس وفد حركة تحرير السودان مادينق دي قرنق ولورنس وغيرهم ,وحضر ممثلون مثل الامبراطور هيلاسي لاسي وممثلون عن مجلس الكنائس العالمي و مجلس كنائس عموم أفريقيا.

وقعت الاتفاقية في ٢٧شباط ١٩٧٢ وتم التوقيع على خمس بروتوكولات بالترتيبات الادارية الانتقالية والعفو العام والاغاثة والتعويضات والتشكيل المؤقت لوحدات القوات المسلحة في الجنوب , تضمنت اتفاقية أديس أبابا قانون الحكم الذاتي الاقليمي بعد أن أصدره رئيس الجمهورية النميري عملاً بالمادة (٤٠) من الامر الجمهوري رقم(٥) (البياتي و علي، ٢٠١٩، صفحة ١٦٨).

ايجابيات وسلبيات اتفاقية أديس أبابا

الايجابيات

١.عملت على تكريس الوحدة الوطنية وتقدم وازدهار الاقليم الى أن اصبح معلماً بارزاً في البنيان الاداري السوداني .

٢.طورت الاتفاقية مفهوم اللامركزية الادارية وانتقلت بها من مجرد تفويض السلطات من الحكومة المركزية بالعاصمة فقط الى انتقال السلطات الى المستوى الاقليمي .

٣.اوجدت الاتفاقية اجهزة تنفيذية واقليمية وتشريعية تتمتع بالإدارة الذاتية والاستقلال الاداري والمالي .

٤.تم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والمنشئات والخدمات العامة بدلاً من تركيزها .

٥.المحاولة الجادة في تحقيق الطموح المشروع لسكان الجنوب (حبيب، ١٩٩٩، الصفحات ٢٥٧-٢٥٨).

السلبيات

١.عدم الاستجابة للمطلب الفيدرالي بصورته التي تجعل من النظام كله اتحادي لا فيدرالياً التي تنتج عنه لامركزية سياسيه وليس نظاماً لا مركزياً ادارياً فحسب .

٢.تم نقل نصوص الاتفاقية حرفياً لتشكيل نصوص الدستور للحكم في الجنوب وذلك بحكم النص الصريح الوارد بالمادة الثامنة من الدستور التي تمنع تعديله وبالتالي اصبح دستوراً جامداً .

٣.قانون الحكم الذاتي الاقليمي كان قد صدر قبل إجازة الدستور الدائم وتضمن أحكاماً تختلف جذرياً عما نص به الدستور فيما بعد وتعلق هذا الاختلاف بأسس النظام السياسي والمبادئ الاساسية لنظام الحكم ,ومهما يكن من أمر فأن الحكم الذاتي الاقليمي لا يعتبر هو نفسه المطلب الفيدرالي (حبيب، ١٩٩٩، الصفحات ٢٥٧-٢٥٨).

اتفاقية نيفاشا (اتفاقية السلام العام)

أدت اتفاقية السلام الشامل التي عرفت باسم نيفاشا الدور الكبير في تغيير الأطر الدستورية والقانونية للدولة السودانية من حيث الاعتراف بالتنوع السوداني وإدارته حسب هذه الاتفاقية وتم تغيير نمط الحكم لينطوي على حكم ديمقراطي وقد تم فتح المجال أمام تغيير حدود الدولة في استفتاء لتقرير المصير للشعب السوداني في الجنوب ,تطلبت الاتفاقية تغيير الدستور القومي للبلاد واستحداث حكومة جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية لتكون لها مطلق السيادة على الولايات الجنوبية من حيث انسحاب القوات المسلحة السودانية وترتيبات أخرى متعلقة بتقسم الثروة بين الجنوب والشمال وحددت الاتفاقية أساليب التحول الديمقراطي عبر أجراء تعداد سكاني شامل حيث لا يتجاوز العام الثاني من الفترة الانتقالية وتتم أجراء انتخابات مراقبة دولياً في العام الثالث (رأفت و واخرون، ٢٠١٠، صفحة ١٧٧).

على الرغم من أن هذه الاتفاقية قد نجحت في أنهاء أطول حرب أهلية الا أنها تجاوزت حقائق على الارض تعلقت في أن طرفي الاتفاقية لا يمثلان أجمالي المعادلة السياسية في السودان لا في الشمال ولا الجنوب ,وأخذ على هذه الاتفاقية الالتباس والغموض في كثير من تفاصيلها كما أدى المخطط التاريخي الغربي الى تفريق السودان ,كل ذلك أدى الى حصول الجنوب على نصيب من السلطة في الشمال , أعتمد في هذه الاتفاقية على امرين الاول: ألية الانتخابات لتمكين القوى السياسية المهتمة في التمثيل الدبلوماسي وإعادة ترتيب المعادلة

السياسية , أما الأمر الثاني: اعتماد منهج الدمج الوظيفي بين الجنوب والشمال وذلك في محاولة لتأسيس وحدة طبقاً لاختيار طوعي قد يقدم عليه الجنوبيون في استفتاء تقرير المصير ,وأن الفترة الانتقالية (٢٠٠٥-٢٠١١) شهدت صراعاً للإدارات السياسية في الجنوب والشمال وان هذا الصراع قد نتج عن عدة عوامل منها أن الاطراف الشمالية السودانية قد تلقت الخديعة من الجانب الامريكي الذي حث الشماليين على تقديم التنازلات للجنوبيين وكان ذلك لتهدئة الاوضاع , وجرت انتخابات برلمانية وإحصائية للسكان في الجنوب لكنها لم تكن ضمن المعايير الدولية ولم ينفذا في الموعد المقرر للاتفاقية , وكان من نتائج الاتفاقية وما اسسته من التجزئة واقتسام الثروة والسلطة واندلاع مطالبات عرقية في شرق وغرب السودان لذلك نصت الاتفاقية أن تحصل الحركة الشعبية السلطة لمطلقة في الجنوب بنسبة ٢٨% من سلطات الحكم في الشمال وتم توزيع باقي النسب على القوى في الشمال والجنوب , ومما تقدم يمكن اعتبار اتفاقية نيفاشا قد أنهت حرباً أهلية ممتدة وخلقت سلاماً يمكن أن يكون مؤقتاً (رأفت و واخرون، ٢٠١٠، الصفحات ١٧٨-١٧٩).

الخاتمة

بعد أن وضحنا في محتوى الدراسة عن المشكلة و متعلقاتها نورد هنا النتائج لها وأهم ما توصلنا اليه أنه تم فصل الجنوب عن الشمال السوداني في ٩ كانون الثاني ٢٠١١ وقد حظي هذا الانفصال باعتراف مختلف القوى الدولية ومنها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها وبعض الدول الاقليمية والعربية , ألا ان الشعب السوداني تأثر في هذا الانفصال وجرت العزلة بين الجنوب والشمال بدلاً من التوحيد .

وبينا في المحور الثاني العلاقات التي كانت بين العراق والسودان وكانت تلك العلاقات جديرة بالاهتمام لما لها دور أساسي وكبير في معرفة سياسة الدولتين والتطورات السياسية والداخلية بالرغم من اختلاف أنظمة الحكم لكلا الدولتين انذاك وكان كل من البلدين حريصاً على تقوية وتوطيد الصلات الاخوية بين البلدين , وان هذه العلاقات لم تتعرض لأزمات حادة فيما ببينهم .

وفيما يخص الموقف العراقي أتجاه انفصال السودان لم يكن هناك موقف للجمهورية العراقية ألا في الأعوام الأولى للمشكلة ,لأنه فيما بعد تعرض للكثير من الأحداث التي جعلته غير قادر على إبداء رأي أو اعطاء موقف بالنسبة للقضايا الدولية ومنها مشكلة جنوب السودان وانفصاله عن الشمال ومن هذه الاحداث الحرب العراقية الايرانية وبعدها الحرب العراقية الكويتية ثم تدهور اوضاع العراق السياسية والامنية والاقتصادية في نهايات العقد الأخير من القرن العشرين ,وبعد ذلك تعرضه للاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وتدهور اوضاع

العـراق كافـة , فضـلاٍ عـن تعرضـه للأعمـال الارهابيـة التعسـفية التـي شـغلت الـرأي العراقـي العـام علـى صـعيد الحكومـة والشـعب ,ولـذلك لـم يبـدر مـن العـراق أي موقـف بعـد ٢٠٠٣ حتـى حـين تـم انفصال جنوب السودان عن شماله عام ٢٠١١ .

List of sources and references

University theses and dissertations

1. Ibrahim Youssef Hammad Odeh, The Israeli role in the secession of South Sudan and its repercussions on the Arab-Israeli conflict, Master's thesis submitted to An-Najah National University in Nablus, 2014.
2. Jawhar Musa Al-Nahar Muhidat, British policy and its impact on the formation of the problem of South Sudan 1899-1956, doctoral thesis, Yarmouk University, Faculty of Arts, Jordan, 2006.
3. Saadoun Shaker Mahmoud, Iraqi-Sudanese relations 1958_1972, Master's thesis submitted to Al-Nilein University, 2017.
4. Samiha Daas, Conflicts and Civil Wars in Sudan, Darfur as a Model, Master's thesis submitted to Mohamed Kheidar University - Biskra, 2015.
5. Saleh Mukhtar Ajab Al-Dour, The Impact of Foreign Interventions on the Problem of South Sudan 1955-1994, Master's Thesis, Omdurman Islamic University, Faculty of Economics and Political Science, Sudan, 1998.
6. Abdel Nasser Hamid Hassan, The separation of southern Sudan from its north, the causes and repercussions, Master's thesis, Omdurman Islamic University, Faculty of Economics and Political Science, Sudan 2014.
7. Fath al-Rahman al-Tahir Abd al-Rahman Hamad, Sudan's political and cultural relations with North Africa in the period (1958-1985), a doctoral thesis submitted to the University of Khartoum.
8. Malika Farhati, The South Sudan Crisis between Ethnic Conflicts and Regional Interventions 1983_2005, Master's thesis submitted to Mohamed Kheidar University - Biskra, 2016.

Arabic and Arabized books

1. Ibrahim Muhammad Haj Musa, The Democratic Experience and the Development of the Government System in Sudan, Cairo, 1970.
2. Ijlal Raafat and others, Southern Secession. Sudan Risks and Opportunities, 1st edition, Arab Center for Research and Political Studies, Beirut, 2012.
3. Johnson Douglas, Causes of Civil Wars in Sudan, (D.M.), (D.T.(.
4. Sarhan Ghulam Hussein, Political Developments in Contemporary Sudan 1953-2009, a Historical Documentary Study, 1st edition, Beirut, 2011.
5. Abdul Latif Al-Bouni, Al-Numairi's Islamic Experience 1969-1985, Institute of Social Research and Studies, Khartoum, 1995.
6. Ali Abbas Habib, Federalism and Separatism in Africa (Analytical Studies on Sudan and Eritrea), 1st edition, Madbouly Library, Cairo, 1999.
7. Matthew Lerch and Matthew Arnold, South Sudan from Revolution to Independence, New York, 2012.
8. Muhammad Ahmad Mahjoub, Democracy in the Balance, Dar Al-Nahar Publishing, Beirut, 1973.
9. Muhammad Abd Ghani Saudi, Geography of the Arab World, Anglo-Egyptian Library, 2nd edition, 2002.
10. Mudathir Abdel Rahim Al-Tayeb, The Problem of Southern Sudan, Its Nature and Development, and the Impact of British Policy on its Formation, Sudanese House, Khartoum, 1970.

Arab research and studies

1. Ibtisam Mahmoud Jawad, The Problem of South Sudan and its Economic, Strategic and Social Repercussions, Journal of the College of Basic Education, Issue Seventy-Two, 2011.
2. Hussein Jabbar Shukr Al-Bayati, Duaa Muhammad Abd Ali, Jaafar Al-Numairi and the solution to the problem of southern and northern Sudan 1972-1981, Al-Bahith Magazine, Issue Thirty, 2019.
3. Duraid Al-Khatib and Muhammad Amir Al-Shab, The Secession of South Sudan, Roots, Developments, and Repercussions, Al-Quds Open University Journal for Human and Social Research, No. 27, Palestine, June 2012.
4. Rana Jabouri Musa, The position of the Zionist entity on the problem of South Sudan (a historical study), Al-Qadisiyah Journal for the Humanities, Volume Twenty, Issue 3, 2017.
5. African Readings Magazine, London, Issue 8, 2011.
6. Muhammad Zubari Mu’nis, The Darfur Problem - A Study in Political Geography, Maysan Research Journal, Volume Eleven, Issue Twenty-Two, 2015.
7. Mona Hussein Obaid, The societal structure of the state of South Sudan and its impact on national integration, Journal of the College of Education for Girls, Volume 25, Issue 3, 2014.